



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي

دراسة تطبيقية *

The Effect of Corporate Governance in Tax Planning An Empirical Study

أ.د. محمد علي إبراهيم العامري
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد

منى عبد الفتاح احمد
باحث - رئاسة جامعة بغداد

المستخلص

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل ومناقشة أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي ، وقد تم اجراءها في عينة من الشركات الصناعية المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2008-2012. وقد استخدم المنهج البحثي التجريبي. كما استخدم لقياس حوكمة الشركات نموذج جونز المعدل (1995) لقياس مدى ممارسة شركات العينة للحوكمة. في حين استخدم لقياس التخطيط الضريبي النموذج المستخدم في مناقشات الإصلاح الضريبي والمعتمد في الدراسات والبحوث الضريبية، وذلك عبر تحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للتوصل إلى قياس متغيري الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي. وخلص الى إستنتاجات كان أهمها: أن التقاطع الذي يمكن أن تحدثه حوكمة الشركات في القواعد الضريبية لا يعود إلى قصور يشوب نظم الحوكمة، وإنما يعود إلى أن قواعد الضريبة تنطلق من فرضية " المصلحة العامة " فيما تنطلق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات من فرضية " مصلحة المساهمين والمصلحة العامة " لذا برزت مشكلة عدم التوافق فيما بينهما لإختلاف وتعارض المصالح. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العراقية تقوم بممارسة التخطيط الضريبي حسب نتائج تحليل القوائم المالية لهذه الشركات. وأن اختيار الشركة لأستراتيجيتها الضريبية يكون بناءً على الأهداف الذاتية للإدارة، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف الإدارة الضريبية وأهداف المجتمع، على وفق مبدأ تعظيم كل طرف لمنافعه الخاصة على حساب الأطراف الأخرى.

Abstract

The purpose of this study is discuss the effect of Corporate Governance in the Tax Planning, has been made in a sample of Iraqi Industrial contribution Companies listed in Iraqi Stock Exchange Market (ISE) , for the period from 2008 to 2012. The study used the " Experimental Research Approach ". Also used the (Modified Jones Model, 1995) in order to measure the corporate governance, to measure the extent of the practice of corporate governance in the samples companies. While it use to measure tax planning, the model that used by studies and researches of tax that adopted in discussions of tax reform, by analyzing the financial statements of companies to reach a measurement for the two variables of the study. The study results indicate that there was no significant effect of corporate governance in tax planning. The most important conclusion that study found: That the intersection that may caused by corporate governance in tax rules not due to deficiencies afflict the corporate governance systems, but due to tax rules proceed from the premise of "public interest" while the principles and rules of corporate governance proceed from, "the premise of public interest and shareholders' interests " so the problem of incompatibility between them has emerged because of the difference and conflict of interests. The study

* بحث مستل من رسالة الماجستير " اثر حوكمة الشركات في مخاطر الضريبة" المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد 2014.

also found that Iraqi companies a sample of Research are arise to tax planning practice according to the results of the analysis of financial statements of these companies. And also found that the choice of the company to its tax strategy to be based on personal objectives of the management, regardless whether those objectives are compatible or incompatible with the objectives of the Tax Administration and the objectives of the society, according to the principle of maximizing the benefits of each side to own at the expense of other sides .

المقدمة

تسعى الشركات إلى تعظيم أرباحها، وهي تنظر إلى ضريبة الدخل المفروضة عليها، بانها عبء يتم اقتطاعه من إيراداتها. وتؤثر القرارات التي تتخذها سواء كانت استثمارية أم مالية أم محاسبية، على مستوى الربح الضريبي للشركة، الذي ينعكس على المبالغ الضريبية التي يجب أن تدفعها للسلطات الضريبية. لذا فإن اختيار الاستراتيجية* الضريبية للشركة يأتي متأثراً بالأهداف الذاتية للإدارة، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف الإدارة الضريبية وأهداف المجتمع. وبالتركيز على المسائل السابقة فإننا نراها مرتبطة بقوة مع نظرية الوكالة " Agency Theory ". لذا فإن تدعيم الحوكمة في الشركات وتقوية نظام التوجيه والإدارة والرقابة فيها، سيشجع دوراً أكبر وأكثر فاعلية لأصحاب المصالح في الشركات للقيام بدور الرقابة أو دور الحوكمة. وحين نتفحص أصحاب المصالح نرى أن الإدارة الضريبية هي من أهم أصحاب المصالح باعتبار أن أي سوء إدارة داخل الشركة أو أي قرارات غير رشيدة لمجلس الإدارة من شأنها إهدار الربح المحاسبي لهذه الشركات وما يتبعه من إهدار للحصيلة الضريبية. لذا فقد أوصت العديد من الدراسات بضرورة تقييم آليات الحوكمة واستخدام معلومات المحاسبة المالية في تقييم آليات أخرى للحوكمة، وذلك بتطوير مقاييس مالية مستمدة من التقارير المالية تعكس أداء الإدارة بصورة حقيقية وواقعية. وفي إطار ذلك جاءت مقاييس الدراسة مستندة إلى أحدث التوجهات في هذا الخصوص.

1-1 الإطار النظري Theoretical Framework

1-1-1 حوكمة الشركات - الخلفية والقياس Corporate Governance - Background and Measurement

تعود جذور حوكمة الشركات إلى (Berle & Means, 1932) فهما أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وسلط الضوء على مدخل الوكالة. وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل، وكذلك تطرق Fama عام 1980 إلى مشكلة الوكالة (Agency Problem) حيث أشار إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة. وفي هذا السياق يؤكد كل من (Monk & Minow, 2001) عن إمكانية حل مشكلة الوكالة عبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات (أبو العطا، 2003، 2). ويعد قانون (Sarbanes and Oxley: 2002) الذي صدر عن الكونغرس الأمريكي استجابة لدعوة من هيئة الأوراق المالية في نيويورك (Securities Exchange Commission; SEC) أحدث الإصدارات الخاصة بالحوكمة إذ شكل هذا التشريع مرجعية شاملة تحوي عشرة مبادئ يقوم عليها نظام الحوكمة للشركات

* استراتيجية الضريبة تعني معرفة الضرائب التي سوف تدفعها الشركة، معرفة المناطق التي يجب التركيز عليها من أجل الحصول على الامتيازات الضريبية " فهي مجموعة الاهداف المرتبطة بالضريبة على مدى حياة المشروع" (Price Waterhouse Coopers, 2006, 4) .

الأمريكية. وقد صدر هذا التشريع إثر التحقيقات التي أعقبت انهيار بعض الشركات الأمريكية العملاقة أمثال Global Crossing و Enron وغيرها (مطر ونور، 2007، 47). أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وأصبح شائع الاستخدام من قبل خبراء الإدارة، وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية والبنك الدولي ومشروع الأمم المتحدة الانمائي (United Nations Development Program; UNDP) وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية (العامري، 2013، 570). يتحدد مفهوم حوكمة الشركات وفق منظورين Two Perspectives ، **النطاق الضيق** (مدخل المساهمين) ويركز الباحثون والمؤسسات المهنية المختصة وفقاً للنظرة الضيقة للحوكمة، في أنها تمثل العلاقة بين الشركة وحملة الأسهم حصراً. وفي هذا الإطار يؤكد (Freedman) على أن حوكمة الشركات " تشمل إدارة أعمال الشركات طبقاً لرغبات حملة الأسهم فيها، بمعنى تحقيق العوائد المجزية لحملة الأسهم بالإستناد إلى المفهوم الاقتصادي لتعظيم القيمة السوقية الذي يشكل الأساس لتعظيم ثروتهم " (المشهداني، 2007، 44). ويستند أصحاب هذا الرأي بالأساس النظري للحوكمة في خلق القيمة إلى (نظرية الوكالة ومنظور خلق القيمة لحملة الأسهم) وهنا ينظر للشركة على أنها ملك خاص لمالكها ممثلين بحملة الأسهم فيها لاسيما حملة غالبية الأسهم، وهو المفهوم السائد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، الذي يؤكد على أولوية تحقيق مصلحة حملة الأسهم وتعظيم القيمة في الأمد الطويل (Fama, 1980, 288).

أما **النطاق الواسع** (مدخل أصحاب المصالح) فينظر الباحثون وذوو الإختصاص هنا إلى الحوكمة، بأنها نسيج من العلاقات المتشابكة ليس فقط بين الشركة وحملة الأسهم، بل أيضاً بين الشركة وأصحاب المصالح الآخرين. وقد اهتمت المؤسسات الدولية بالحوكمة وفقاً لهذا النطاق، ومنها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي عرفتها بانها "هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، تتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة، مجلس المديرين، المساهمين، وباقي اصحاب المصالح " (1, 2005, IFC). وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام 2001 حينما عرفتها بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الاسهم وغيرهم من أصحاب المصالح، لغرض صياغة أهداف الشركة والرقابة عليها " (3, 2001, OECD). اما البنك الدولي فينظر للحوكمة " بأنها الإطار الذي يعمل على تشجيع الإستخدم الفعال للموارد، والمساءلة عن تلك الموارد بهدف التوفيق قدر الامكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع " (1, 2005, Silvia & Amaro). ويستند أصحاب هذا الرأي كما يشير (Blair, 1995) بالأساس النظري للحوكمة في خلق القيمة إلى (نظرية أصحاب المصلحة ومنظور خلق القيمة لصالحهم) وهنا ينظر للشركة على أنها نظام لأصحاب المصلحة الذين يعملون في ظل نظام أكبر ممثل بالمجتمع، الذي يقدم البنى التحتية القانونية والتسويقية الضرورية لإنجاز نشاطات تلك الشركة (Blair, 1995, 332). ومن أهم أصحاب المصلحة هي الإدارة الضريبية التي يهتما قيام الشركة بسداد إلتزاماتها الضريبية في الوقت المحدد وإن الربح المحاسبي قد تم قياسه والإفصاح عنه بدقة وشفافية ، وبما يضمن عدم إهدار الحصيلة الضريبية. اما قياس حوكمة الشركات Corporate Governance Measurement فيمكن اجراءه استناداً الى مقاييس عدة منها:

قام مجلس آسيا للأوراق المالية CLSA بتطوير معيار لقياس حوكمة الشركات باعتماد خصائص الحوكمة كمتغيرات لقياسها، عن طريق (استبانة) كانت الاجابة عليها مقتصرة على (نعم/ لا) للتقليل من انحياز المستجيبين، وشملت الاستبانة تقييم 53 موضوعاً رئيساً، تم تقسيمها الى سبعة معايير رئيسة أخذت لتشكل مفهوم الحوكمة، انضباط الإدارة Management Discipline، الشفافية Transparency، الاستقلالية Independence (CLSA,2000,4)، المساءلة Accountability، المسؤولية Responsibility، العدالة Fairness والوعي الاجتماعي Social awareness (CLSA,2001,9).

2- المقياس المعد من قبل الباحثان Ricardo & André (المنزوع، 2009، 47) قام الباحثان (Ricardo & André 2005) بتطوير مقياس للحوكمة عن طريق استبانة مكونة من 24 عاملاً من عوامل الحوكمة، مقسمة إلى أربعة أبعاد هي: (الافصاح، تركيب المجلس وسير عمله، الأخلاقيات وتضارب المصالح، حقوق المساهمين) وتم الإجابة عليها بنعم أو لا من قبل المبحوثين في الشركات الكبرى في كل من تشيلي والبرازيل. ولتصنيف الشركات من حيث مستوى ممارسة الحوكمة فقد حددت دراسة (Silvia & Amaro,2005) مقياس لقياس تدرج مستوى جودة حوكمة الشركات وذلك عن طريق قسمة الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين في كل شركة على عدد أسئلة الاستبانة $\times 100$ % لتصنيف الشركات الى أربع مجموعات كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1) تدرج مستويات حوكمة الشركات

تصنيف حوكمة الشركات Corporate Governance Rating	الدرجة Category	رقم
0 - 24 %	Poor quality	1
25- 49 %	Modest quality	2
50- 74 %	Good quality	3
75- 100 %	Superior quality	4

Source: Silvia, Marques & Amaro, Luiz, 2005, 20.

3- مقياس إدارة الأرباح Earning Management Measurement

المقياس الآخر لقياس حوكمة الشركات، هو مقياس إدارة الأرباح المستخدم من قبل الباحثين (Liputri & Tirok, 2010) والذي يعد المقياس الأفضل والأحدث من بين المقاييس المعتمدة في الكشف عن مدى تلاعب إدارة الشركة في القوائم المالية، إذ اقترح المنظمون قوانين جديدة في حسن السيرة والسلوك والأمن المالي، لتكون هذه القوائم المالية معيار لحوكمة الشركات، إذ انها تساعد الشركات في الحد من سوء الإدارة ومعالجة أي قصور في آليات الحوكمة لمنع التعسف في استخدام السلطة باعتبار أن جودة حوكمة الشركات هو شرط ضروري للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة (Fathi, 2013, 5)، ومن ثم يعد مؤشراً جيداً يوضح مدى الالتزام أو عدم الالتزام بمعايير ونظم الحوكمة من قبل إدارة الشركة (Bhuiyan et al.,2013)، ومن بين أهم المقاييس التي اعتمدت في قياس إدارة الأرباح كمؤشر للحوكمة هي

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية *

تلك التي صنفت المستحقات* إلى مستحقات تخمينية Discretionary Accruals وهي المستحقات التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي، ومستحقات غير تخمينية Nondiscretionary Accruals والتي لاتعتمد الحكم الشخصي في قياسها وإنما تعتمد القياس الفعلي الحقيقي القائم على الحدث المحاسبي. والسبب في اختيار هذين المقياسين كمؤشر للحوكمة، هو أن المستحقات بشقيها أصبحت مقياساً واضحاً ومؤشراً جيداً للوقوف على مسار الإدارة في إرساء قواعد ومعايير الحوكمة في الشركة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عملية قياس المستحقات تلعب دوراً مركزياً في بناء هيكل الأدبيات المحاسبية، كما إنها تكشف عن احتمالية وجود أو عدم وجود تلاعب في القوائم والتقارير المالية من قبل الإدارة لاسيما المستحقات التخمينية، إذ أن إدارة الأرباح تتمحور في المستحقات التخمينية واستخداماتها من قبل الإدارة. إذ أن تحديد نسبة التخمين من إجمالي المستحقات يعد أفضل وسيلة لتحديد عملية التلاعب الحاصلة من قبل الإدارة، فكلما زادت نسبة التخمين في التقارير المالية أشار ذلك إلى وجود تلاعب في البيانات المقدمة وبالتالي إلى عدم مصداقية هذه البيانات. ونظراً للأسباب السابقة تم الاعتماد على نماذج إدارة الأرباح لاسيما المستحقات التخمينية* في قياس الحوكمة، وباستخدام نموذج جونز المعدل ((Modified Jones Model (1991) ويعد هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج المعتمدة لقياس إدارة الأرباح لأنه يقلل من الأخطاء في النماذج الأخرى السابقة له، حيث أضيف إلى هذا النموذج متغير (التغير في الذمم المدينة) والذي يعكس مدى تدخل الإدارة لممارسة إدارة أرباح شركاتها من خلال التلاعب بالمبيعات الآجلة والتي تكون أكثر عرضة لمجالات التلاعب وتدخل الإدارة من المبيعات النقدية، وهذا مايمثل تدخل الإدارة في عمليات القياس المحاسبي عن طريق مبدأ الاعتراف بالإيراد.

1-2- التخطيط الضريبي - الإشكالية والقياس Tax Planning- Issue and Measurement

تتناول هذه الدراسة التخطيط الضريبي على أنه " تلك الإجراءات والخطط التي يتبعها المكلف لتنظيم شؤون نشاطه، بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية، من قوانين ولوائح وقرارات، بأقل عبء ضريبي ممكن" (KPMG,2009,3). أو هي عملية هيكله شؤون الشركة من أجل تأجيل، تقليل أو حتى القضاء على مبلغ الضريبة المستحقة للحكومة (Sabli & Noor, 2012, 3). ولاعضاضة في أن يخطط الممول ضريبياً على نطاق واسع وللمدى الطويل ضمن إطار مايسمى بالتخطيط الضريبي المقبول أو التخفيف الضريبي، إنما يكون التحذير من التخطيط العمدي الضار بالخيرينة العامة، أو الهادف أساساً للإقلاط من الضريبة، والذي يسمى بالتخطيط الضريبي الحاد Aggressive tax planning (Freedman,2012,4). فالتخطيط الضريبي الحاد هو من قبيل التجنب الضريبي أساساً ولكنه يقترب من التهرب الضريبي، لأنه يتفق ظاهرياً مع متطلبات القانون، ولكنه يختلف واقعياً مع روح القانون والغرض منه. مثال ذلك تعمد انشاء كيانات أو معاملات لاتهدف الى تحقيق مصالح تجارية، بقدر ماتهدف الى التخلص من الضريبة او تعمد تجنبها، مثل الاقتراض الدائم بدلاً من زيادة رأس المال

* يعد مدخل المستحقات من أكثر المداخل استخداماً من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل اساسي هو اساس الاستحقاق المحاسبي الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية ومبدأ تحقق الإيراد. إلا أنه بسبب الانتقادات الموجهة لذلك الأساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي لاسيما في مجال احتساب الابدثار وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقويم المخزون فإنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح (المشهداني و الفتلاوي، 2012، 33).

* المستحقات التخمينية التي يمكن التدخل بها زيادة أو نقصاناً كحسابات تحت التحصيل وحسابات المخزون، حسابات الذمم المدينة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مقدماً وغيرها (القناني، 2010، 249).

بالتمول الذاتي، أو الإسراف في شراء أصول غير منتجة (Murphy, 2002,3). لذلك يُنظر إلى التخطيط الضريبي الحاد بعين الريبة، ويجب على المشرع المبادرة للتعامل معه والحد منه، لأن هذا النوع من التخطيط يعبر عن موقف مسبق للمكلف، يدل على حرصه على التجنب الضريبي دون أدنى إحساس بالندم (صديق، 2011، 37)، أو بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع. ولا تقتصر عملية التخطيط الضريبي على معالجة بند معين مالياً أو محاسبياً وإنما تأخذ بالاعتبار كل القرارات الإدارية والتي تعرف بإستراتيجيات الضريبة، والتي تبدأ منذ لحظة تأسيس الشركة وطوال عمرها، وتشمل كلاً من القرارات طويلة وقصيرة الأجل. مثال ذلك (إستراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية ، إستراتيجيات لنقل الدخل بعيداً عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة، إستراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة أو الاستفادة من معدلات ضريبة أكثر مواتمة، (مستخدمة أسعار التحويل بين الشركات المرتبطة أو فترة الاعفاء الضريبي)، إستراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للأرباح الرأسمالية) (William et al., 2010, 719).

– التخطيط الضريبي في الشركات

يمكن للشركات القيام بعملية التخطيط الضريبي لغرض تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليها باللجوء لإستخدام وسائل مختلفة وكالاتي :

1. التخطيط الضريبي عبر إستغلال ثغرات ومزايا القانون .
2. التخطيط الضريبي عبر ممارسة إجراءات مالية وإدارية ومحاسبية .
3. التخطيط الضريبي بإستخدام التسعير التحويلي **Transfer Pricing** (Klassen et al., 2013, 12).
4. التخطيط الضريبي عن طريق ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل

إدارة الأرباح **Earning Management** " هي التلاعب بالأرباح (زيادتها أو تخفيضها) للوصول إلى هدف محدد مسبقاً من قبل الإدارة، فقد يكون ذلك لمقابلة توقعات المحللين الماليين، أو لزيادة مكافآت وحوافز الإدارة، أو لتخفيض التكاليف السياسية أو الضريبية، وذلك في حدود ماتسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو تعديها" (الفتلاوي، 2011، 28). وتعد ضرائب الدخل واحدة من أهم العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد الكشوفات المالية، وواحدة من الأطراف التي تعتمد على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر، إذ يتأثر سلوك الإدارة في المفاضلة بين الطرائق والإجراءات المحاسبية البديلة بشكل كبير بالآثار المحتملة لتبني هذه الطرائق والإجراءات المحاسبية على المدفوعات الضريبية المستقبلية للوحدة الإقتصادية (83, 1997, Maydew). وعندما تُقدّم الإدارة إلى هذا الإجراء فأمامها العديد من السياسات المحاسبية البديلة لتحقيق ذلك كأن تختار طرائق تكوين مخصصات الاندثار للموجودات الثابتة أو إطفاء الموجودات غير الملموسة، إذ تؤدي إلى إظهارها بشكل أكبر أو مبالغ فيه، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة، أو الاختيار من بين طرائق تقييم مخزون آخر المدة من البضاعة التامة إذ يظهر بأقل كلفة، حتى تظهر كلفة البضاعة المباعة بكلفة أعلى وبالتالي ينخفض مقدار مجمل الربح المتحقق، أو إعتبار المصروفات الرأسمالية مصروفات إيرادية (العبيدي، 2008، 81). كما يشير (Ashari et al., 1994) إلى أن تمهيد الدخل **Income Smoothing** يعد من الأسباب الهامة التي تدفع الشركات إلى التلاعب بالحسابات، فهو محاولة مقصودة من بعض المدراء لتقليل التقلبات في الدخل المعلن للشركة عن المستوى الطبيعي عبر استخدام وسائل محاسبية معينة. حيث تعد المدفوعات الضريبية من بين أهم دوافع

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية *

الشركة لإدارة أرباحها عن طريق ممارسات تمهيد الدخل للإدارة تأخذ بالحسبان عند اختيارها للطرائق والإجراءات المحاسبية تأثيرها على المدفوعات الضريبية، ومن المحتمل أن تختار الإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية (Ashari et al., 1994 , 294). وفي هذا الصدد توصلت دراسة (Scott, 2003) إلى أن الشركة التي تلجأ إلى تخفيض رقم الربح يكون دافعها سداد ضرائب أقل، فدراسة (Adhikari et al, 2005, 163) التي تحرت التأثير المتوقع للسياسة الضريبية على الشركات الماليزية في إدارة الأرباح، توصلت إلى أن الوحدات الماليزية الكبيرة تنتج مع ارتفاع معدلات الضريبة إلى تخفيض أرباحها الظاهرة في القوائم المالية التي تؤثر على المدفوعات الضريبية. ويذكر الهلالي ان دراسة (Barlalex, 2004) أشارت إلى أن الشركات صغيرة الحجم تأخذ إدارة الأرباح بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بالضرائب إذ تسعى إلى ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق بعض الوفورات الضريبية (الهلالي، 2012، 26). وتشير دراسة (القري، 2010) أن أحد أهم الدوافع التي تتدرج ضمن التكاليف السياسية دافع التوفير في ضريبة الدخل، حيث تسعى الشركات عند إعداد إقراراتها الضريبية إلى التقليل من الضرائب الواجبة الدفع إلى أدنى حد ممكن من خلال الإختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية وتعرف هذه الممارسة بالتجنب الضريبي، ويوجد التجنب الضريبي على نوعين، يتمثل أحدهما في استغلال الثغرات الموجودة في القوانين ، بينما يتمثل الآخر في تجنب الحادثة التي تتسبب في الخضوع للضريبة (القري، 2010، 47). ويذكر الداعور ان دراسة (Visvanathan 1998) تناولت العلاقة بين مخصصات تقييم الضرائب المؤجلة وإدارة الأرباح وترجع مخصصات تقييم الضرائب المؤجلة إلى وجود فروق مؤقتة بين القواعد الضريبية وقواعد إعداد التقارير المالية ، وتؤدي تلك الفروق إلى نشوء أصول أو التزامات ضريبية مؤجلة، وذلك يحدث إذا ترنبت على تلك الفروق زيادة أو انخفاض لرقم الدخل الخاضع للضريبة مقارنة بالدخل المحاسبي خلال الفترات المستقبلية، وقد أجاز معيار المحاسبة المالية (FASB109) الاعتراف بكل أصول الضرائب المؤجلة بما في ذلك تلك الناتجة عن ترحيل صافي خسائر التشغيل، مع مراعاة تكوين مخصص تقييم، إذا كان هناك احتمالاً كبيراً ألا تتحقق كل أو بعض الأصول الضريبية المؤجلة. لذا فإن إدارة الأرباح سيكون لها دوراً في تكوين أو تغيير مخصصات تقييم الأصول الضريبية المؤجلة، وقد رأى (Kieso & Weygandt, 1995) ان بعض الوحدات الاقتصادية ستقوم بتكوين حسابات تقييم لاستخدامها في زيادة رأس المال، والبعض الآخر سيستخدمها في تعديل الأرباح وفقاً لما تراه الإدارة، مما يعني أن التغييرات في مخصصات التقييم يمكن أن تؤثر بشكل جوهري في التقارير المالية (الداعور و عابد، 2009، 827). إن الضريبة المؤجلة تعطي الشركات الفرصة للإنغماس في المحاسبة الإبداعية لأنها يجب أن تصدر قراراً حول إذا ما كان يتوقع من فروقات التوقيت أن تقلب وتولد مطلوبات مستقبلية. وللقيام بهذا فيجب على الشركات أن تدرس خطتها المستقبلية لكي تقيم مطلوبات الضريبة المستقبلية المحتملة (بطو، 2006، 125).

يتبين من خلال الدراسات أعلاه أن الإدارة تفضل اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية، وتجنب إظهار مستوى مرتفع للدخل الذي يؤدي إلى ارتفاع المدفوعات الضريبية. ويتضح أيضاً عبر تحليل أبعاد أساليب إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي أن هناك توافقاً كبيراً بين إجراءاتهما التطبيقية لغرض وصول الشركة إلى أهدافها المحددة مسبقاً. ويعد هذا النوع من التخطيط الضريبي من أشد أنواع التخطيط الضريبي خطورة أو مايسمى

Aggressive tax planning والذي يتنافى مع السلوك الأخلاقي وسلوكيات مهنة المحاسبة ويعكس ضعف إحساس الشركة بمواطنتها ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع .

- قياس التخطيط الضريبي Tax Planning Measurement

$$1- ETR_t = \beta_0 + \beta_1 size_t + \beta_2 ROA_t + \beta_3 LEV_t + \beta_4 CAPINT_t + \beta_5 INIVINT_t + \beta_6 SECTOR DUMMY_t + \beta_7 YEAR DUMMY_t + \beta_8 REG DUMMY_t + \epsilon_t \quad (\text{Noor et al., 2010}).$$

$$2- TP = STR_{uk} \times (PD + TD) + STR DIF \\ = PBT \times (STR_{uk_CTE} / PBT) \quad (\text{Abdul Wahab \& Holland, 2012}) \\ TP = STR - ETR$$

حيث أن:

(1) TP : التخطيط الضريبي

(2) STR_{uk} معدل الضريبة القانوني (نسبة الضريبة بموجب القانون الضريبي الذي تفرضه الدولة)

(3) CTE: مبلغ الضريبة الحالي.

(4) PBT: الربح قبل الضريبة.

(5) PD (Permanent difference) الفروقات الدائمة: وهي الفروقات التي تنشأ خلال الفترة الجارية بين الربح المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة ولا تتعكس في فترات لاحقة.

(6) TD (Timing difference) الفروقات المؤقتة: وهي الفروقات التي تنشأ لاختلاف الفترة التي تدخل فيها بعض بنود المصروفات في الدخل الضريبي عن الفترة التي تدخل فيها تلك البنود في الدخل المحاسبي أو العكس وتنشأ في فترة ما وتتبعكس آثارها في فترة لاحقة.

(7) STR DIF يعبر عن سعر الضريبة الاجنبية التفاضلي وهي الاختلافات بين معدل الضريبة القانوني في البلد ومعدل الضريبة الاجنبية ويستخرج بالمعادلة الآتية:

$$STR DIF = (STR_{UK} - STR_{os}) \times TP_o$$

حيث أن: STR_{os} : وهي متوسط معدل الضريبة القانوني في الخارج . TP_{os} : الدخل الخاضع للضريبة في الخارج.

2- مراجعة الدراسات السابقة Review of Prior Studies

تناولت العديد من الدراسات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، ومن هذه الدراسات دراسة بطو (2006) التي استعرضت مفهوم المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح) وتشخيص ممارساتها، ومدى توافقها مع مسببات الفجوة الضريبية، للوقوف على مدى الاذعان الضريبي للمكلفين (الشركات) وعلاقته مع كل من الثقافة الضريبية والوعي الضريبي. وتوصلت الى ان إجراءات المحاسبة الإبداعية تتوافق مع مسببات الفجوة الضريبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، باعتبار أن المحاسبة الإبداعية أداة من أدوات الفجوة الضريبية، والتي عدت الفجوة الضريبية بمسبباتها (التهرب، التجنب، الاقتصاد الخفي) تخلصاً من العبء الضريبي. فيما تناولت دراسة (Liputri & Tirok, 2009) حوكمة الشركات وأثرها في الكفاءة النسبية للشركات، على عينة مكونة من 34 شركة مدرجة في البورصة الأندونيسية. وقد استخدمت الدراسة نموذج جونز المعدل (1991) للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح الذي عدته مقياس لحوكمة الشركات والتي استخدمته الدراسة الحالية كمقياس للحوكمة. واستخدمت في

هذا الصدد نموذجاً تحليلياً يقيس كفاءة الشركات وهو تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس كفاءة الأداء. وخلصت الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة الشركات وكفاءتها في الشركات المسجلة في سوق أندونيسيا للأوراق المالية استناداً إلى تحليل مغلف البيانات. وفي الجانب الآخر تناولت دراسات اخرى الوسائل التي تستخدمها الشركات للممارسة أنشطة التخطيط الضريبي فقد وضحت دراسة (Noor et al., 2010) كيفية استغلال الشركات نظام تقدير الضريبة المتبع في البلد، للقيام بممارسات التخطيط الضريبي وذلك بقياس أثره في تخفيض معدل الضريبة الفعال ETR حيث توصلت الدراسة إلى أن معدل الضريبة الفعال ETR خلال نظام التقدير الذاتي هو أقل منه خلال نظام التقدير الإداري. وأن النظام الضريبي المالي قد قدم مجموعة من الحوافز الضريبية للشركات ومن ثم شجع هذه الشركات على الانخراط في أنشطة التخطيط الضريبي. فيما بينت دراسات اخرى استغلال الشركات لمعايير اعداد التقارير المالية للقيام بأنشطة التخطيط الضريبي كدراسة (Jaeger, 2009) التي توصلت الى أن معايير المحاسبة الدولية (IFRS) تساعد على التخطيط الضريبي. اما دراسة (Dyrenge et al., 2010) فقد توصلت إلى أن 11% من المدراء التنفيذيين يستخدمون مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP لتخفيض معدل الضريبة الفعال للشركة (التخطيط الضريبي). فيما تحرت دراسة (Abdul Wahab & Holland, 2012) عن تأثير معيار المحاسبة الدولي (12) (المحاسبة عن ضرائب الدخل) وتسويات ETR المتعلقة بالضرائب الحالية والمؤجلة والخاصة بالافصاح عن الفروقات الدائمة والمؤقتة بين الربح الضريبي والربح المحاسبي. والتي عدها الباحث أفضل وسيلة لفحص الشركات التي تستفيد من أنشطة التخطيط الضريبي وقد جاءت النتائج متسقة مع نظرية تكاليف الوكالة فيما يتعلق بالتخطيط الضريبي واثبتت ان التخطيط الضريبي يقلل من قيمة الشركة (المساهمين). حيث أن عدم التماثل في المعلومات المتعلقة بالتخطيط الضريبي فيما بين المدراء وحملة الأسهم يسهل للمدراء التصرف وفقاً لمصالحهم الخاصة مما يؤدي إلى نشوء المخاطر الاخلاقية واثبتت ان آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ (هيكل الملكية، نسبة الملكية المؤسسية، استقلالية المجلس، هيكل تعويضات المدراء التنفيذيين) لم تخفف من الآثار المحتملة لهذه الأنشطة على حملة الأسهم. اما في جانب التفاعل بين حوكمة الشركات والضرائب فقد اختبرت دراسة (Desai et al., 2003) هذا التفاعل في مجموعة من الدول التي تتباين في تركيز الملكية وقواعد حوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة الى أن ضعف حوكمة الشركات وتركز الملكية تؤدي إلى التجنب الضريبي. اما دراسة (Sabli & Noor, 2012) التي هدفت الى تفقيح القانون المالي لحوكمة الشركات (MCCG) وذلك باختبار ماذا كانت الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات تؤدي إلى استراتيجية أفضل للتخطيط الضريبي، باستخدام عينة مكونة من (397) شركة. النتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى وجود فارق بين ETR و (Statutory Tax Rate) معدل الضريبة القانوني) المثبت من قبل الحكومة، مما يؤكد تورط الشركات في أنشطة التخطيط الضريبي. وخلصت الى ان القانون المالي لحوكمة الشركات لم يؤثر على القرار الاستراتيجي للشركة خاصة مايتعلق منه بأنشطة التخطيط الضريبي. وان الشركات اعتمدت على المستشارين الضريبيين في أنشطة التخطيط الضريبي بدلاً من الإدارة العليا للشركة في حين تناولت دراسة (Desai & Dhardmpala, 2005) تأثير التجنب الضريبي على قيمة الشركة والذي من المتوقع أن يختلف مع اختلاف النظام القانوني للحوكمة في الشركة. فقد أشارت نتائج الدراسة الى أن التجنب الضريبي لا يؤثر على قيمة الشركة التي لاتتصف بحوكمة جيدة. وأن هناك تأثير ايجابي للتجنب الضريبي على الشركات المحكومة جيداً. والنتائج جاءت متسقة مع فرضية أن تقييم التجنب الضريبي هو وظيفة حوكمة الشركات.

3- المنهجية Methodology

1-3- المشكلة The Problem: تتمثل مشكلة الدراسة في بعدين الاول يتمثل بحوكمة الشركات والعلاقة بينها وبين الضريبة والتي قد يكون لها تأثير ايجابي في تقليل التخطيط الضريبي كما تشير بعض الدراسات، أو تتقاطع في بعض الأحيان كما تشير دراسات أخرى. أما البعد الثاني للمشكلة فيتمثل في التخطيط الضريبي باعتبار أن هذه الممارسة هي من المسببات الرئيسة للفجوة الضريبية (الفرق ما بين الضرائب المتحققة (المحصلة) فعلاً وما يمكن تحقيقه). وهذا البعد لا يعدو أن يكون محل جدل وخلاف بين الباحثين، حيث يرى بعضهم أن التجنب والتخطيط الضريبي حق للمكلف مادام يمارس في حدود القانون، في الوقت الذي يراه البعض الآخر انه تهرب من الضريبة برداء من القانون حينما تأخذ ممارساته صورة إساءة استعمال هذا الحق الذي ينقل هذه الممارسة إلى التهرب الضريبي. ومن هذا الاختلاف القائم تتبع مشكلة الدراسة، والتي تدور حول التساؤل الآتي هل أن ممارسة الحوكمة في الشركة سيعمق الوعي الاجتماعي للشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع؟ وبالتالي سيقبل من التخطيط الضريبي، أم أن الشركة ستمارس هذه الحوكمة بما يخدم مصالحها الخاصة؟

2-3- الأهمية The Importance: تأتي أهمية الدراسة من أهمية إيجاد آلية للرقابة الذاتية داخل الشركات، بما يحقق جودة القياس والإفصاح المحاسبي التي تتضمنها التقارير المالية وبما يعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة بدون أي تلاعب أو تحوير، كون صلاح إدارات الشركات يؤدي الى تدعيم الازعان الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية. فضلاً عن تركيز برامج الإصلاح الضريبي في أغلب دول العالم لاسيما النامية منها، على كيفية توسيع القاعدة الضريبية والتخفيف من التهرب والتخطيط الضريبي بإعادة دراسة النفقات الضريبية (وهي الإيرادات الضريبية المتنازل عنها كإعفاءات والتنازلات والاستثناءات والخصومات التي تمنحها قوانين الضرائب). بما تؤديه تكلفة هذه النفقات من ضياع في الإيرادات الضريبية مما يتطلب إعادة النظر بهذه النفقات ودراستها دراسة مستفيضة، ومعالجة الثغرات والعيوب في الهيكل الضريبي الحالي في العراق.

3-3- الأهداف The Objectives

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- قياس مدى ممارسة الشركات العراقية للحوكمة وكذلك مدى ممارستها للتخطيط الضريبي من خلال الأرقام التي تتضمنها الحسابات الختامية والتقارير المالية التي تفصح عنها الشركات.
- 2- معرفة أثر تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات بما يمثله من نظام للرقابة لغرض توجيه الشركات والإشراف والرقابة في التخفيض او الحد من التخطيط الضريبي في ظل البيئة العراقية.
- 3- استنتاجات تخدم المعرفة في هذا المجال.

3-4- الفرضيات The Hypothesis:

استناداً الى مشكلة الدراسة فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية: " ترتبط حوكمة الشركات وتؤثر معنوياً في التخطيط الضريبي".

وقد تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين فرعيتين تستلزمها ضرورات قياس وتحليل الفرضية الرئيسية عبر الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر حوكمة الشركات معنوياً في التخطيط الضريبي.

3-5- النماذج التجريبية وقياس المتغيرات Empirical Models and Measurement of Variables

- من أجل قياس حوكمة الشركات استخدمت الدراسة نموذج جونز المعدل ((Modified Jones Model (1991) وهو نموذج ((Dechow et al., (1995) لقياس المستحقات التخمينية والمستخدم من قبل الباحثين (Liputri & Tirok, 2009) وذلك بالرجوع للتقارير المالية للشركات عينة الدراسة وتحليلها للوصول إلى مدى ممارسة الشركات عينة الدراسة للحوكمة وأدناه معادلة النموذج المستخدم في التحليل.

$$TA/A_{t-1} = \beta_1 (1/A_{t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}) + \beta_3 (PPE_t / A_{t-1}) + C \dots \dots \dots (1)$$

- ومن أجل قياس قياس التخطيط الضريبي للشركات تم اعتماد النموذج المستخدم في دراسة (Noor et al., 2010) حيث استخدم مقياس (ETR) معدل الضريبة الفعال (Effective Tax Rate) كممثل (Proxy) للتخطيط الضريبي والذي تم احتسابه عبر محددات (ETR) التي استخدمت في الدراسة والمتمثلة (بالحجم Size ، ومعدل العائد على الموجودات ROA ، الرافعة المالية Lev ، كثافة رأس المال CAPINT ، المخزون INIVINT) وكما يظهر بالمعادلة الآتية:

$$ETR_t = \beta_0 + \beta_1 size_t + \beta_2 ROA_t + \beta_3 LEV_t + \beta_4 CAPINT_t + \beta_5 INIVINT_t \dots \dots \dots (2)$$

3-6- المنهج المستخدم Approach Used : استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي Induction Approach فيما يخص الجزء النظري لدراسة النتائج والدراسات السابقة بالموضوع، أما في الجزء التطبيقي فقد استخدم المنهج البحثي التجريبي Experimental Research Approach للكشف عن العلاقات السببية، فضلاً عن اختبار فرضية الدراسة بهدف التعرف على تأثير حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي.

3-7- المجتمع واختيار العينة Society and Sample Selection : يتألف مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تتناسب خصائصها مع موضوع الدراسة بما فيها شركات القطاع المختلط والخاص التي تدعم Support بياناتها التحليل، ويبلغ عدد هذه الشركات (22) شركة بعد شطب (3) منها من الإدراج في السوق. ولما كان مجتمع الدراسة هو القطاع الصناعي فقد وجد من المناسب استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة. وباستبعاد الشركات التي لم تتوافر كامل بياناتها المالية اللازمة لأغراض الدراسة والتحليل على قدر تعلق الموضوع بالدراسة الحالي. لتصبح عينة الدراسة (5) شركات (3) منها مساهمة خاصة و(2) مساهمة مختلطة أي مانسبته 20% من مجتمع الدراسة. ويعرض الجدول (2) الشركات عينة الدراسة وسوف يستخدم تسلسل الشركة للتعبير عنها في الجزء التحليلي للدراسة .

جدول (2) الشركات عينة

تسلسل الشركة	اسم الشركة	رأس المال الشركة/ دينار عراقي
1	شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (مساهمة خاصة)	6,5 مليار
2	شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة)	133 مليار
3	شركة الصناعات الكيماوية العصرية (مساهمة خاصة)	90 مليون
4	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات (مساهمة مختلطة)	5 مليار
5	شركة الأصباغ الحديثة (مساهمة مختلطة)	9 مليار

3-8- أساليب التحليل الإحصائي Methods of Statistical Analysis

تم توظيف عدد من الوسائل الإحصائية، التي ساعدت الباحثة في انجاز هذا الدراسة، حيث تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (Minitab.16) لاستخراج مؤشر الحوكمة عن طريق استخدام معادلة الانحدار المتعدد Multiple Regression لاستخراج قيمة المستحقات التخمينية. كما استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package for Social Sciences; SPSS) وعلى مرحلتين، المرحلة الأولى كانت لاستخراج مؤشر التخطيط الضريبي باستخدام الانحدار المتعدد Multiple Regression، أما المرحلة الثانية فقد كانت عبر معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression من أجل معرفة أثر المتغير المستقل (حوكمة الشركات Gov) على المتغير التابع (التخطيط الضريبي TP) وباستخدام تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) وما يندرج تحته من تحليل والتي تتمثل بالآتي:

- معامل الارتباط، معامل التحديد R^2 ، T لاختبار فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض ومعنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- اختبار F ، P بمستوى معنوية (0.05).

4- نتائج التحليل والاختبار التطبيقي

4-1- نتائج التحليل التطبيقي

4-1-1- نتائج تحليل حوكمة الشركات

بعد أن تم اختيار عينة الدراسة وهي شركات صناعية مساهمة، تم تفرغ البيانات اللازمة من التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولغرض قياس حوكمة الشركات اعتمدت الدراسة الحالية مقياس إدارة الأرباح المستخدم من قبل الباحثين (Liputri & Tirok, 2010) والذي يُعدّ المقياس الأفضل والأحدث من بين المقاييس المعتمدة في الكشف عن مدى تلاعب إدارة الشركة في القوائم المالية، لتكون هذه القوائم المالية معياراً لحوكمة الشركات، إذ أنها تساعد الشركات في الحد من سوء الإدارة ومعالجة أي قصور في آليات الحوكمة، ومن ثم يعد مؤشراً جيداً يوضح مدى الالتزام أو عدم الالتزام بمعايير ونظم الحوكمة من قبل إدارة الشركة. وقد تم استخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model (1995)) لتقدير المستحقات التخمينية والتي تمثل المرونة المتاحة للإدارة لممارسة إدارة الأرباح والتي تم احتسابها وفقاً للخطوات الست الآتية:

1- حساب إجمالي المستحقات (TA) Total Accrual

تحتسب إجمالي المستحقات لكافة الشركات والتي تستقى من البيانات المالية للشركات لمدة الدراسة الممتدة من (2008-2012). على وفق المعادلة (3) :

إجمالي المستحقات = صافي الدخل من العمليات التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
 $TA_t = NOI_t - OCF_t \dots \dots \dots (3)$

2- احتساب قيمة $(1/A_{t-1})$ ، $(\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t / A_{t-1})

يتم حساب قيم المتغيرات $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ الواردة في المعادلة (1) والتي تمثل $(1/A_{t-1})$ ، $(\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t / A_{t-1}) ، حيث تم احتسابها بالرجوع الى البيانات المالية للشركات عينة الدراسة .

$$TA/A_{t-1} = \beta_1 (1/A_{t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}) + \beta_3 (PPE_t / A_{t-1}) + \epsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

TA_t : إجمالي المستحقات للسنة t.

A_{t-1} : إجمالي الموجودات في السنة السابقة لسنة القياس t.

ΔREV_t : التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة.

ΔREC_t : التغير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة .

PPE_t : إجمالي الموجودات الثابتة كالأبنية والمعدات وأي موجودات تخضع للأندثار في السنة t.

ϵ : الخطأ العشوائي.

وبين الجدول (3) حساب قيم كل من $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ بالإضافة الى المستحقات الكلية والداخلية في نموذج الإنحدار.

جدول (3) احتساب قيم β_1 β_2 β_3

TA/A _{t-1}	β_3	β_2	β_1	السنة	التسلسل
	PPE _t / A _{t-1}	$\Delta REV_t - \Delta REC_t$ /A _{t-1}	1/A _{t-1}		
0.097	0.338	0.302	0	2008	1
0.157	0.26	- 0.162	0	2009	
- 0.02	0.228	- 0.255	0	2010	
- 0.089	0.237	0.183	0	2011	
0.199	0.257	- 0.012	0	2012	
0.218	0.636	0.255	0	2008	2
- 0.006	0.682	0.388	0	2009	
0.053	0.593	0.245	0	2010	
0.014	0.514	0.175	0	2011	
0.099	0.54	0.203	0	2012	
- 0.061	0.34	0.065	0	2008	3
0.009	0.312	- 0.092	0	2009	
- 2.29	0.298	0.004	0	2010	
1.681	0.097	0.057	0	2011	
0.308	0.02	0.205	0	2012	
0.267	0.093	0.375	0	2008	4
0.261	0.081	0.192	0	2009	
0.136	0.078	- 0.192	0	2010	
- 0.1	0.09	0.001	0	2011	
0.059	0.098	- 0.134	0	2012	
0.05	0.056	- 0.049	0	2008	5
0.058	0.053	0.001	0	2009	
0	0.051	- 0.537	0	2010	
0.101	0.063	0.116	0	2011	
0.116	0.059	0.075	0	2012	

3- تقدير معالم النموذج β_1 β_2 β_3 : تقدر معالم النموذج الواردة في معادلة الإنحدار المتعدد Regression Multiple للمعادلة (1) وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab.16). وقد كانت نتائج التحليل لمعادلة الإنحدار اختبار ANOVA ، كما موضح بالجدول (4) الذي يبين معاملات إنحدار (β_1 , β_2 , β_3) وقياس مستوى الدلالة لكل منهم لكل شركة من الشركات لمدة الدراسة (2008-2012).

جدول (4) معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل شركة

P-Value	F	R	R ²	P-Value			معاملات الانحدار			الشركة
				PPE /A	ΔREV - (ΔREC) /A	1/A	β ₃	β ₂	β ₁	
							PPE /A	ΔREV - (ΔREC) /A	1/A	
0.567	0.760	0.66	0.433	0.349	0.427	0.395	2.438	- 0.372	0.069	1
0.180	4.570	0.905	0.820	0.100	0.095	0.127	3.089	-2.660	0.076	2
0.644	0.550	0.596	0.356	0.445	0.729	0.515	-7.956	- 4.520	- 0.070	3
0.286	2.490	0.844	0.714	0.855	0.162	0.889	1.815	0.677	0.125	4
0.120	7.320	0.938	0.880	0.403	0.263	0.564	3.869	0.103	0.065	5

4- تقدير المستحقات غير التخمينية (NDA) Nondiscretionary Accrual

تقدر المستحقات غير التخمينية لكل شركة من الشركات وكما مبين بالجدول (5) من خلال المعادلة (4) الآتية:

$$(NDA_t = \beta_1 (1/A_{t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}) + \beta_3 (PPE_t / A_{t-1}) \dots \dots (4)$$

حيث NDA_t : المستحقات غير التخمينية للسنة t.

جدول (5) تقدير المستحقات غير التخمينية

المستحقات غير التخمينية	اجمالي الموجودات	العقارات والممتلكات والآلات	التغير في الإيرادات والتغير في الذمم المدينة	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	صافي الدخل التشغيلي	السنة	الشركة
NDA	A	PPE	ΔREV-ΔREC	OCF	NOI		
0.1407	1819346180	615649120	550842119	130514373	307394966	2008	1
0.1231	2363791002	615649120	-383085978	29890070	401559400	2009	
0.0797	3081343302	703973413	-786166540	151080590	89093037	2010	
- 0.0613	3237813823	1059582898	594923974	390950573	100049821	2011	
0.0600	3893597620	1003138809	-49403679	-405610742	372690255	2012	
0.2043	110686618734	70453353222	28276469836	-24209799235	-39330599	2008	2
- 0.0073	114387667313	78045090554	44465306699	7002910524	6313300283	2009	
0.0981	138503715090	82150558026	33988482750	135147172	7485301498	2010	
0.0402	149994181481	77174328192	26346842263	1489277105	3636198295	2011	
0.0460	153494832628	82932430362	31255539830	4193963107	19517564214	2012	
-1.1558	359286176	122430356	23676400	73125681	50952730	2008	3
- 0.2234	372123153	116275121	-34297750	83708337	87171386	2009	
- 0.5459	391579588	117050898	1575900	978894090	82131785	2010	
0.8136	1305038791	127529241	74304950	-2083165461	111610791	2011	
0.7573	6016737766	124668924	1236473420	-1753753669	104396404	2012	
0.3007	12965188348	1207527287	4872421047	-2845895052	616001524	2008	4
0.1549	13684566048	1110577466	2632412956	-1529172852	2050138039	2009	
- 0.1104	13942108461	1089549781	-2689213820	-2088568616	188886156	2010	
0.0420	10648224990	963693059	16632915	-528774891	-1603698865	2011	

- 0.0348	8664004073	856714304	-1163033210	-1594994960	-1080368950	2012	5
0.0666	14448241295	809112220	-718610328	-635564053	100740131	2008	
0.0601	14004506964	749957635	17503160	-1339940540	-521905059	2009	
- 0.0029	12443385205	645239911	-6692388164	1139655356	-1132094441	2010	
0.1107	11195320942	706061265	1301731762	-1068923683	63555068	2011	
0.0909	11440405063	677432153	864184019	-1317936281	17204471	2012	

5- احتساب المستحقات التخمينية Discretionary Accruals (DA_{it})

تحتسب المستحقات التخمينية لكل شركة من شركات العينة والمتمثلة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير التخمينية عبر المعادلة الآتية:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it} \dots \dots \dots (5)$$

6- تصنيف الشركات الى ممارسة أو غير ممارسة لإدارة الأرباح

لغرض تصنيف الشركات من حيث ممارستها أو عدم ممارستها لإدارة الأرباح يتم احتساب متوسط المستحقات التخمينية لكل شركة على حدة، وتكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية خلال السنة تزيد عن قيمة متوسط مستحقاتها التخمينية، وتعطى متغيراً وهمياً واحد (1) وهو مؤشر على أن الشركة لاتمارس الحوكمة ولا تطبق مبادئها ومعاييرها، بينما تُعدّ الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاتها التخمينية وتعطى متغيراً وهمياً صفر (0) والتي تعني أن الشركة قد طبقت الحوكمة. ويكشف الجدول (6) عن ذلك.

جدول (6) تصنيف الشركات الى ممارسة أو غير ممارسة للحوكمة

اتسلسل	السنة	المستحقات التخمينية DA	لوغارتم المستحقات لتخمينية* Log of DA	متوسط المستحقات التخمينية Mean of DA	التصنيف	تصنيف الشركات ممارسة أو غير ممارسة لإدارة الأرباح	تصنيف الشركات ممارسة أو غير ممارسة للحوكمة
1	2008	176880592.8593	8.247	194792522.931	0	غير ممارسة	ممارسة
	2009	371669329.8785	8.570		1	ممارسة	
	2010	- 61987553.0797	7.792		0	غير ممارسة	
	2011	-290900751.9387	8.463		0	غير ممارسة	
	2012	778300996.9399	8.891		1	ممارسة	
2	2008	24170468635.795	10.383	9660307003.52 3	1	ممارسة	ممارسة
	2009	- 689610240.9926	8.838		0	غير ممارسة	
	2010	7350154325.9019	9.866		0	غير ممارسة	
	2011	2146921189.9597	9.331		0	غير ممارسة	
	2012	15323601106.9530	10.185		1	ممارسة	
3	2008	- 221172949.8441	7.345	627490823.670	0	غير ممارسة	ممارسة
	2009	3463049.2234	6.539		0	غير ممارسة	
	2010	- 896762304.4540	8.952		0	غير ممارسة	
	2011	2194776251.1862	9.341		1	ممارسة	
	2012	1858150072.2427	9.269		1	ممارسة	
4	2008	3461896575.6993	9.539	1751672854.92 96	1	ممارسة	غير ممارسة
	2009	3579310890.845	9.553		1	ممارسة	
	2010	2277454772.1104	9.357		1	ممارسة	
	2011	-1074923974.042	9.031		0	غير ممارسة	
	2012	514626010.0348	8.711		0	غير ممارسة	
5	2008	736304183.9333	8.867	805904016.534	0	غير ممارسة	غير ممارسة
	2009	818035480.9398	8.912		1	ممارسة	
	2010	7560915.00299	6.878		0	غير ممارسة	
	2011	1132478750.8893	9.054		1	ممارسة	
	2012	1335140751.909	9.125		1	ممارسة	

* تم احتساب اللوغارتم الطبيعي للمستحقات التخمينية، ونتائج حساب اللوغارتم تمثل قيم المتغير المستقل (حوكمة الشركات) الذي سيعامل مع قيم المتغير التابع (التخطيط الضريبي) المستخدم بالأختبار التطبيقي.

ينضح من خلال التحليل إنه حتى في هذه الشركات التي تعمل تحت مظلة الحوكمة، فإن هذه الحوكمة كانت في حدها الأدنى، إذ تبين أنه خلال مدة الخمس سنوات وهي مدة الدراسة، أن هناك سنتين لكل من الشركات الثلاث كانت فيها الشركة

ممارسة لإدارة الأرباح بمعنى (من مجموع خمس مشاهدات انتجت سنتين لممارسة لإدارة الأرباح وثلاث فقط منها غير ممارسة لإدارة الأرباح). بمعنى ثلاث سنوات فقط ممارسة للحوكمة وسنتين غير ممارسة للحوكمة ، وهذا انعكس بالتأكيد على جودة الحوكمة في الشركة لذا كانت نظم الحوكمة في هذه الشركات ضعيفة ولا تحقق النتائج المرجوة منها. والتي تتمثل أهميتها في الجانب الضريبي بكافة معايير ومبادئ الحوكمة وبالأخص العدالة والشفافية والوعي الاجتماعي.

4-1-2- نتائج تحليل التخطيط الضريبي

لغرض تحليل وقياس التخطيط الضريبي Tax Planning ، تم إختيار معدل الضريبة الفعال (ETR) Effective Tax Rate كمقياس (Proxy) للتخطيط الضريبي للشركات والمستخدم من قبل Noor وجماعته (Noor et al., 2010) وهو المقياس الشائع الاستخدام في مناقشات الإصلاح الضريبي والمعتمدة في الدراسات والبحوث الضريبية والمستخدم في دراسة كل من (Gupta & Newberry, 1997) ، (Richardson & Lanis, 2007) ، (Cook et al., 2008) ، (Sabli & Noor, 2012) وفي حقيقة الأمر فإن ETR يمثل مقياساً للعبء الضريبي للشركة، فهو يمثل نسبة الضريبة المدفوعة عن دخل الشركة، وهو يلخص الآثار التراكمية من الحوافز الضريبية المختلفة. الخطوة التالية لذلك مقارنة ETR للشركة مع معدل الضريبة القانوني المفروض على الشركات بموجب قانون الضريبة ((Statutory Tax Rate , STR) والبالغ (15%) لمعرفة مقدار التخطيط الضريبي الذي اضطلعت به الشركة. ولغرض قياس التخطيط الضريبي سيتم إعتقاد النموذج المستخدم في دراسة (Noor et al., 2010) لقياس التخطيط الضريبي وكما موضح بالمعادلة الآتية:

$$ETR_t = \beta_0 + \beta_1 size_t + \beta_2 ROA_t + \beta_3 LEV_t + \beta_4 CAPINT_t + \beta_5 INIVINT_t \dots \dots (2)$$

حيث أن :

- (1) ETR معدل الضريبة الفعال = مصروف ضريبة الدخل الحالي _ الضريبة المؤجلة / الدخل قبل خصم الضرائب
- (2) Size : β_1 حجم الشركة ويقاس بـ (log of the total Sales) لوغارتم إجمالي المبيعات
- (3) ROA : β_2 معدل العائد على الموجودات = الدخل قبل الضرائب / مجموع الموجودات
- (4) Lev : β_3 الرافعة المالية = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات
- (5) CAPINT : β_4 كثافة رأس المال = الموجودات الثابتة (الممتلكات والآلات والمعدات) / إجمالي الموجودات
- (6) INIVINT : β_5 المخزون = إجمالي المخزون / إجمالي الموجودات

وسيتم بيان طريقة احتساب التخطيط الضريبي للشركات كما في موضح بالخطوات الآتية:

1- تم الرجوع إلى القوائم المالية لغرض استخراج قيمة محددات ETR الواردة بالنموذج المشار اليه بالمعادلة (2) ولكل شركة من شركات العينة، ولسنوات الدراسة الممتدة من سنة 2008-2012. إذ تم استخراج المحددات عن طريق حسابها وكما تم توضيحه سابقاً والمتمثلة بحجم الشركة Size ، ومعدل العائد على الموجودات ROA، الرافعة المالية Lev ، كثافة رأس المال CAPINT، المخزون INIVINT ، معدل الضريبة الفعال ETR . والجدول (7) يعرض نتائج التحليل والمستقاة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة وحسب المؤشرات المذكورة بعد استخدام الوسط الحسابي لمتغيرات النموذج والمتمثلة بـ (SIZE

β_1 , ROA β_2 , LEV β_3 , CAPINT β_4 , INVEVT, β_5 (ETR) ، وعلى مستوى كل شركة وحسب تسلسل الشركات الوارد في منهجية الدراسة.

جدول (7) متوسط نتائج احتساب التخطيط الضريبي للشركات العينة

الشركات	SIZE حجم الشركة	ROA معدل العائد على الموجودات	LEV الرافعة المالية	CAPINT كثافة رأس المال	INVEVT المخزون	ETR % معدل الضريبة الفعال	STR% معدل الضريبة القانوني	نوع القطاع
1	9.336	0.077	0.085	0.269	0.281	11.2		خاص
2	11.177	0.047	0.051	0.585	0.275	7.28	15	خاص
3	8.768	0.092	0.300	0.199	0.247	14.52		خاص
4	9.603	0.042	0.391	0.226	0.445	8.04		مختلط
5	9.627	0.002	0.122	0.215	0.384	9		مختلط

بلغت أدنى نسبة لمعدل الضريبة الفعال (ETR) في شركة (2) إذ بلغ (7.28%) بمعنى إستفادة هذه الشركة من أنشطة التخطيط الضريبي أكثر من الشركات الأخرى ضمن العينة. وبالنظر الى محددات (ETR) نلاحظ أن أعلى نسبة للحجم كانت في هذه الشركة إذ بلغت (11.177) وهذا يعني أن الشركات كبيرة الحجم تتحمل عبئاً ضريبياً أقل وهذا ما يبدو عليه وضع الشركات العراقية الكبيرة إذ نلاحظ أنها لاتعاني من التكاليف السياسية * أي وجود علاقة عكسية بين الحجم ونسبة ETR. وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراستي كل من (Derashid & Zhang, 2003)، (Dyrenge et al., 2005). كما أن أدنى مستوى للرافعة المالية (LEV) كان في هذه الشركة إذ بلغت (0.051) وهذا يعني عدم استفادة هذه الشركة من الخيارات في مزيج الهيكل المالي للشركة لغرض تحقيق الوفورات الضريبية. كما يلاحظ أن أعلى نسبة لكثافة رأس المال (CAPINT) بين شركات العينة كانت في هذه الشركة إذ بلغت (0.585) إذ أثبتت الدراسات ان الشركات التي لديها نسبة أكبر من الأصول الثابتة يكون لديها ETR أقل بسبب زيادة الاستثمارات الرأسمالية . ويمكن تفسير ذلك بأن الشركة استفادت من التفضيلات الضريبية للإستثمار في الأصول الثابتة لغرض تخفيض مبلغ الضريبة وهذه النتيجة تتسق مع نتائج دراستي كل من (Gupta & Newberry, 1997)، (Adhikari et al., 2006). أما الشركة (4) والتي حققت ثاني أدنى ETR أي ثاني أعلى ممارسة للتخطيط الضريبي إذ بلغ ETR الشركة (8.04%) مقابل SIZE قدره (9.603). وتمتاز هذه الشركة بامتلاكها أعلى معدل للرافعة المالية LEV من بين شركات العينة إذ بلغت (0.391) ونلاحظ تأثير استخدام الشركة للرافعة المالية على معدل الضريبة المدفوعة وهذا يعني استفادة هذه الشركة من الخيارات في مزيج الهيكل المالي للشركة لغرض تحقيق الوفورات الضريبية التي يمكن تحقيقها من خلال اعتماد القروض في الهيكل المالي وهذه النتيجة جاءت متسقة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Gupta & Newberry, 1997)، (Adhikari et al., 2006)، (Richardson & Lanis, 2007)، والتي توصلت الى إن الشركات مع رافعة مالية عالية، ومزيد من الديون في هيكلها المالي تواجه (ETR) منخفض والسبب في ذلك أن مصروف الفائدة من المصاريف المعفية من الضرائب مما أدى إلى انخفاض الدخل الخاضع للضريبة كما ويلاحظ من الجدول أن هذه الشركة تمتلك أعلى نسبة لكثافة المخزون إذ بلغ (INVEVT) (0.445). أما معدل

* هناك وجهتا نظر مختلفة أو نظريتان لتفسير علاقة معدل الضريبة مع حجم الشركة هما نظرية التكلفة السياسية (والتي تنص إن الشركات الكبيرة والمزدهرة تقع ضحية للإجراءات التنظيمية ولتحويلات الثروة. وتتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي تتحملها المنشآت كبيرة الحجم، نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة) (Zimmerman, 1983). والنظرية الثانية هي نظرية السلطة السياسية وفحواها إن الشركات الكبيرة وذات النفوذ تتحمل عبء ضريبي أقل. (Derashid & Zhang, 2003)

الضريبة الفعالة ETR في الشركة (1) فقد بلغ (11.2%) وتمتاز هذه الشركة بانها الشركة التي حققت ثاني أعلى معدل للعائد على الموجودات ROA إذ بلغ (0.077) في حين بلغ أعلى معدل للعائد على الموجودات لشركات العينة في الشركة (3) إذ بلغ ROA فيها (0.092) وهي الشركة التي دفعت أعلى معدل للضريبة الفعالة ضمن شركات العينة إذ بلغ ETR للشركة (14.52%). وهذه النتيجة لاتدعم النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Adhikari et al. 2006) ، (Noor et al. 2010). وهذا يفسر عدم إستفادة هذه الشركات من الحوافز الضريبية التي يمنحها قانون الضريبة لخفض معدل الضريبة الفعالة (ETR) أو عدم وجود أية حوافز ضريبية يمنحها قانون الضريبة. ونعتقد إن السبب في ذلك اختلاف بيئة الدراسة الحالية عن البيئة التي أجريت فيها هذه الدراسات من حيث اختلاف النظام الضريبي والهيكل الضريبي وكذلك درجة التطور. كما توصلت الدراسة إلى أن (ETR) أقل يرتبط مع انخفاض الإستثمار في المخزون حيث كان مستوى كثافة المخزون في الشركة (2) (0.247) وهي الشركة التي حققت أقل (ETR) والبالغ (7.28%) وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Gupta & Newberry, 1997) ، (Noor et al., 2010). والتي توصلت إلى أن الشركات التي لديها أكبر نسبة من المخزون يكون لديها أعلى نسبة من (ETR). بعد أن تم احتساب متغيرات النموذج واحتساب ETR ، يتم تقدير معدل الضريبة الفعالة ETR لكل شركة من شركات العينة وذلك بموجب معادلة الانحدار المتعدد Multiple Regression والتي تم تقديرها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package for Social Sciences; SPSS) . والجدول (8) يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد وكالاتي:

جدول (8) معاملات بيتا لمعادلة الانحدار المتعدد للنموذج المعتمد للتخطيط الضريبي

معاملات الانحدار					الثابت β_0	تسلسل الشركات
β_5 INVENT	β_4 CAPINT	β_3 Lev	β_2 ROA	β_1 Size		
34.055	0.08	74.851	65.926	-31.793	287.003	1
72.696	24.048	-7.915	106.099	0.046	-31.330	2
-1.383	- 3.786	0.37	-1.420	0.511	11.262	3
-21.202	-103.208	-43.575	-15.892	0.015	59.529	4
-90.014	471.059	324.996	0.0004	20.399	-294.004	5

2- الخطوة الثالثة بعد إستخراج معامل بيتا لكل متغير من المتغيرات (محددات ETR) يتم التعويض في معادلة الانحدار (النموذج المستخدم لقياس معدل الضريبة الفعالة ETR) لغرض تقدير ETR والجدول (9) يوضح نتائج تقدير ETR ومحدداته:

جدول (9) نتائج تقدير نموذج ETR

الشركة	السنوات	الثابت $\hat{\alpha}$	SIZE ^	ROA ^	LEV ^	CAPINA ^	INVENT ^	ETR ^
1	2008	287.003	-295.992	8.570	0	0.020	11.919	11.52
	2009	287.003	-297.359	8.570	4.565	0.020	8.445	11.244
	2010	287.003	-291.033	1.780	6.137	0.024	10.046	13.957
	2011	287.003	-296.342	1.714	6.362	0.022	9.262	8.021
	2012	287.003	-303.432	4.812	14.754	0.019	8.071	11.227
	Mean	287.003	-296.832	5.089	6.364	0.021	9.546	11.194
2	2008	-31.330	0.501	0	-0.466	15.299	16.501	0.5
	2009	-31.330	0.511	4.880	-0.910	15.222	20.136	8.509
	2010	-31.330	0.516	5.304	-0.182	14.597	20.209	9.114
	2011	-31.330	0.519	2.546	-0.174	13.058	22.899	7.518
	2012	-31.330	0.522	12.413	-0.300	12.192	20.354	13.851
	Mean	-31.330	0.514	5.029	-0.406	14.073	20.019	7.899
3	2008	11.262	4.423	-0.194	0.111	-1.567	-0.128	13.907
	2009	11.262	4.406	-0.316	0.084	-1.431	-0.123	13.882
	2010	11.262	4.407	-0.089	0.293	-0.545	-0.037	15.291
	2011	11.262	4.443	-0.026	0.074	-0.124	-0.555	15.074
	2012	11.262	4.721	-0.029	0.004	-0.094	-0.861	15.003
	Mean	11.262	4.48	-0.1308	0.113	-0.752	-0.341	14.631
4	2008	59.529	0.144	-0.715	-21.133	-16.822	-7.357	13.646
	2009	59.529	0.147	-2.336	-17.081	-17.854	-8.756	13.649
	2010	59.529	0.144	-0.301	-14.118	-23.634	-8.289	13.331
	2011	59.529	0.143	-2.940	-15.381	-30.859	-10.304	0.188
	2012	59.529	0.140	-2.240	-17.386	-27.350	-12.551	0.142
	Mean	59.529	0.144	-1.706	-17.019	-23.304	-9.451	8.191
5	2008	-294.004	196.911	0	55.249	85.737	-28.894	14.999
	2009	-294.004	195.850	0	35.099	99.864	-36.815	-0.006
	2010	-294.004	193.341	0	35.424	106.459	-41.226	-0.006
	2011	-294.004	196.748	0	34.449	109.285	-31.504	14.974
	2012	-294.004	199.012	0	38.674	105.516	-34.205	14.993
	Mean	-294.004	196.372	0	39.780	101.372	-34.529	8.991

جدول (10) المتوسط لنموذج ETR المقدر لشركات العينة

الشركات	الثابت $\hat{\alpha}$	SIZE ^	ROA ^	LEV ^	CAPINI ^	INVEVT ^	ETR% ^	%STR	مقدار التخطيط الضريبي %
1	287.003	-296.832	5.089	6.364	0.021	9.546	11.194	15.00	3.806
2	-31.330	0.514	5.029	-0.406	14.073	20.019	7.899	15.00	7.101
3	11.262	4.48	-0.1308	0.113	-0.752	-0.341	14.631	15.00	0.369
4	59.529	0.144	-1.706	-17.019	-23.304	-9.451	8.191	15.00	6.809
5	-294.004	196.372	0	39.780	101.372	-34.529	8.991	15.00	6

* يشير STR الى معدل الضريبة القانوني المفروض على دخل الشركات في العراق ونسبته (15%) بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل الفقرة (المادة الثالثة عشرة/ الفقرتين هـ، و).

يكشف الجدول (10) عن المتوسط لنموذج (ETR) المقدر، وقد تم ذلك من خلال أستخراج الوسط الحسابي لمحددات ETR (SIZE , ROA , LEV , CAPINT , INVEVT) وكذلك الوسط الحسابي لـ ETR .

2-4 مناقشة نتائج الإختبار Discussion of Test Results

يتناول هذا الجزء مناقشة نتائج الاختبار التطبيقي لأثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي، ولتحقيق ذلك تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) . ولغرض معرفة وتحديد هذا الأثر فقد تم إستخدام أنموذج الإنحدار البسيط Simple Regression لتحديد نوعية الأثر .

يُعد معامل الارتباط (R) مؤشراً أولياً عن العلاقة بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي وقد نصت الفرضية الفرعية الأولى للدراسة بأن (هناك علاقة ارتباط معنوية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي)، وعلى هذا الأساس فهي تفترض أن علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ستكون علاقة عكسية (سالبة) مرتفعة، أي أن معامل الارتباط سالب وعالي، وذلك يعني أنه عندما تكون هناك حوكمة في الشركات فإن التخطيط الضريبي فيها سينخفض. ومع أهمية دلالة معامل الارتباط في التعبير عن العلاقة بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي، غير أن نتيجته لا يصبح موثقاً بها إلا بعد التحقق من معنوية هذا الارتباط، وهذا يعني التحقق من صحة فرضية الدراسة، ويتم ذلك بموجب إختبار (t) لذا سيتضمن الجدول (11) نتائج التحليل والإختبار لعلاقات الارتباط والانحدار ومدى معنويتها في شركات العينة.

جدول (11) نتائج تحليل واختبار علاقة الارتباط والانحدار بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي في شركات العينة

الشركات	الثابت \hat{a}	R	معامل الانحدار β	t_0 المحسوبة	R^2	F_0 المحسوبة	Sig(P)	معنوية العلاقة
1	14.144	0.133	0.026	0.197	0.013	0.039	0.856	N.S
2	8.158	0.081	-0.046	-0.141	0.007	0.02	0.897	N.S
3	14.620	0.084	0.006	0.146	0.007	0.021	0.893	N.S
4	4.961	0.642	0.574	1.452	0.413	2.109	0.242	N.S
5	7.895	0.647	0.075	1.470	0.419	2.161	0.238	N.S

* بلغت قيمة t_1 الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (4).

* بلغت قيمة F_1 الجدولية (7.71) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4).

* يستخدم إختبار (t) بهدف بيان معنوية الإنحدار والذي يفسر مقدار التغير في المتغير المعتمد.

تشير نتائج معامل الارتباط بأن العلاقة ما بين حوكمة الشركات (المتغير المستقل) والتخطيط الضريبي (المتغير التابع) التي كانت موجبة في كافة شركات العينة، علاقة ارتباط طردية تتراوح ما بين ضعيفة في الشركات (1، 2، 3) وقوية نوعاً ما في الشركتين (4، 5) بمعنى إن زيادة الحوكمة في شركات العينة تؤدي إلى زيادة التخطيط الضريبي. وفي حدود البيانات المالية ونتائج التحليل المترتبة عليها لكل من حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي تبين بأن هناك حوكمة في الشركات وهناك تخطيط ضريبي إلا أن الحوكمة قليلة جداً وهذه النتيجة تعني إن الشركة التي تمارس الحوكمة تستخدمها لتحقيق مصالحها الخاصة لتعظيم قيمة المساهمين وقيمة الشركة على حساب مصلحة المجتمع. ويستدل من النتائج التي تم التوصل إليها بأنه لم يتم إثبات الفرضية الفرعية الأولى للدراسة (فرضية العدم) والتي نصت بأن (هناك علاقة ارتباط معنوية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي)، حيث أثبتت نتائج إختبار المعنوية لعلاقة الارتباط في كافة شركات العينة إلى أنها جميعاً كانت غير معنوية (Non Significant) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنفي وجود علاقة ارتباط معنوية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي. وهذه النتيجة التي تم التوصل إليها لاتدعم فرضية الدراسة بل ومعاكسة لها تماماً. ولكنها في نفس الوقت منسجمة تماماً مع نتائج دراسة كل من (Sabli & Noor, 2012)، ودراسة (Desai & Dhardmpala 2005) ودراسة (Abdul Wahab & Holland, 2012). والتي أختبرت جميعها أثر حوكمة الشركات باعتماد مقاييس الآليات الداخلية أو الآليات الخارجية للحوكمة على التخطيط الضريبي ومن ثم فقد أثبتت نتائج التحليل والإختبار بأن حوكمة الشركات باستخدام مقياس إدارة الأرباح أيضاً لا تؤثر في التخطيط الضريبي.

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية *

اما تحديد العلاقة الحقيقية بين المتغير المستقل (حوكمة الشركات) والمتغير التابع (التخطيط الضريبي) فلا يمكن معرفتها إلا بالتحليل لعلاقة الانحدار بين المتغيرين، التي تكشف عن مقدار وشدة التأثير والعلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع. ونتائج تحليل وإختبار علاقات الانحدار في الشركات، وتمثل معالم الانحدار بثلاث مؤشرات رئيسية هي معامل الانحدار (β) ، ومعامل التحديد (R^2) وقيمة الحد الثابت ($\hat{\alpha}$) ، لإختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على " تؤثر حوكمة الشركات معنوياً في التخطيط الضريبي " ومدى إنطباقها على كافة مفردات العينة وقبل البدء بالإختبار لابد من الإشارة الى نموذج الانحدار للعلاقة بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي والتي تتمثل بالمعادلة الآتية :

$$TP = \hat{\alpha} + \beta \text{ Gov} \dots (6)$$

حيث أن TP : التخطيط الضريبي Tax Planning ، Gov : حوكمة الشركات Corporate Governance

يمثل الحد الثابت ($\hat{\alpha}$) نسبة التخطيط الضريبي المقدر للشركة (TP) عندما تكون حوكمة الشركات (Gov) مساوية الى صفر. بمعنى عندما تكون حوكمة الشركات مساوية للصفر فالتخطيط الضريبي لن يقل عن قيمه الظاهرة في الجدول.

أما نتائج تحليل معامل بيتا أو معامل الانحدار (β) الذي يظهر (معدل التغير في التخطيط الضريبي عندما تتغير الحوكمة وحدة واحدة) أي أن هذا المقدار من التخطيط الضريبي يفسره التغير في حوكمة الشركات. فيشير إلى وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي في كافة شركات العينة عدا الشركة (2) إذ كانت العلاقة عكسية. ولكن لم تثبت معنوية معامل بيتا من خلال إختبار (t) إذ بلغت قيمة (t₀) المحسوبة (0.197) وهي بذلك أصغر من نظيرتها الجدولية البالغة (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية 4. أما عن معامل التحديد (R^2) الذي يشير إلى شدة تأثير حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي وقوة العلاقة الخطية بينهما، فقد أظهر معامل التحديد (R^2) نتيجة تؤثر حالة تأثير ضعيفة لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي، ولايعول على نتيجة معامل التحديد إلا بعد الركون الى إختبار (F) إذ بلغت (F₀) المحسوبة (0.039) وهي أصغر من قيمة (F₁) الجدولية والبالغة (7.78) وهذه النتيجة تشير الى عدم معنوية معامل التحديد. من مجمل التحليل السابق لعلاقات الانحدار. تبين وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي في كافة شركات العينة. وتفسر نتائج الإختبار استخدام الحوكمة لمصلحة الشركة بدلاً من المصلحة العامة، وبناءً على ذلك لم تثبت فرضية الدراسة في كافة شركات العينة. عدا الشركة (2) التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي وهذه النتيجة هي الوحيدة التي تتماشى مع فرضية الدراسة ولكنها كانت ضعيفة كما أنها كانت غير معنوية. كما أثبت إختبار معامل بيتا ومعامل التحديد الذي تبين أنه كان غير معنوي أيضاً في كافة شركات العينة كما أثبتت ذلك إختبارات (t) و (F). ويستدل من هذه النتيجة إنه لا يوجد تأثير معنوي لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي. وفي ضوء نتيجة الإختبار هذه ترفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على " تؤثر حوكمة الشركات معنوياً في التخطيط الضريبي ". وتأسيساً على ذلك ترفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على (ترتبط حوكمة الشركات وتؤثر معنوياً في التخطيط الضريبي) ويؤخذ بالفرضية البديلة والتي تنفي وجود علاقة إرتباط وتأثير لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي. وبالرجوع إلى تحليل الحوكمة الذي أثبت أن ثلاث من شركات العينة تطبق الحوكمة داخل شركاتها إلا أنه لم يكن هناك أثر للحوكمة في التقليل من التخطيط الضريبي في الشركات. ويمكن تفسير ذلك أنه حتى في هذه الشركات التي تعمل تحت مظلة الحوكمة إلا أن هذه الحوكمة كانت في حدها الأدنى إذ تبين أنه خلال مدة خمس سنوات وهي مدة الدراسة ، أن

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية *

هناك سنتان كانت فيها هذه الشركات الثلاث ممارسة لإدارة الأرباح ، بمعنى (من مجموع خمس مشاهدات انتجت سنتين لممارسة إدارة الأرباح وثلاث فقط منها غير ممارسة لإدارة الأرباح). بمعنى سنتان فقط ممارسة للحوكمة وثلاث سنوات غير ممارسة للحوكمة ، وهذا إنعكس بالتأكيد على جودة الحوكمة في الشركة ، وبمعنى آخر ربما هناك حوكمة ولكنها بحدودها الدنيا هذا من ناحية، ويتم توظيفها لمصلحة الشركة أكثر من الصالح العام من ناحية أخرى. لذا لم يظهر تأثير لممارسة الحوكمة في هذه الشركات في تخفيض التخطيط الضريبي. لذا كان تأثير الحوكمة ضعيف ولم يحقق النتائج المرجوة منه. وعندما تكون الحوكمة ضعيفة فإن ذلك سينعكس بالتأكيد على النتائج فتظهر هذه النتائج غير معنوية. تدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Sabli & Noor 2012) ودراسة (Desai & Dhardmpala 2005) اللتان أجريتا في ماليزيا. ودراسة (Abdul Wahab & Holland, 2012) التي أجريت في المملكة المتحدة، وتدل هذه النتائج بأنه على الرغم من اختلاف البيئة التي أجريت فيها هذه الدراسات بضمنها البيئة العربية التي أجريت فيها الدراسة الحالية التي كان هدفها إختبار مدى تأثير نظم حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي، إلا إن ذلك لم يؤثر على النتائج التي تم التوصل إليها. وإن من شأن ذلك أن يدعم التفسير لطبيعة الظاهرة المدروسة. وهي أنه حتى في ظل ممارسة الحوكمة داخل الشركة وإختلاف النظم المطبقة للحوكمة في ظل بلدان مختلفة كل منها يطبق نظام حوكمي مختلف ومتفاوت من حيث قوة تطبيقه لمبادئ وقواعد الحوكمة ، تبقى الشركات وفي كل الأحوال تقدم مصلحتها الخاصة وهي تعظيم قيمة الشركة وقيمة المساهمين وبما يخدم مصلحتها الذاتية متناسية مسؤوليتها تجاه المجتمع وتصرفها كمواطن جيد يعي حقوقه والتزاماته. ذلك لأن الرغبة في تجنب أداء الضريبة غريزة بشرية تنبع من الحب الفطري للمال، وعدم سهولة انتزاعه من صاحبه بغير منفعة مباشرة تعود عليه. وفي هذا الجانب تتفق هذه الدراسة أيضاً وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها من قبل (Desai & Dhardmpala, 2007) التي خلصت إلى التأثير الذي يمكن أن يحدثه فرض الضرائب على نظام حوكمة الشركات والذي قد يصل إلى التقاطع في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من المكانة التي تحظى بها الحوكمة في دول العالم كافة وأهميتها في الجانب الرقابي والمحاسبي وكذلك أهميتها في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبين الأهداف الفردية والجماعية وإلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع. كما تتمثل أهميتها في جانب الضريبة بالإستفادة من معاييرها ومبادئها لاسيما العدالة والشفافية والوعي الاجتماعي. إلا أن أهميتها فيما يتعلق بالجانب الضريبي تبقى موضع شك وخلاف، بسبب تعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وبقية أصحاب المصالح (Stakeholders) في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة على حساب الأطراف الأخرى حتى وإن كانت هذه الأطراف السلطة المالية (الهيئة العامة للضرائب)، وبما يؤدي إلى تقاطع المصالح ، مما قد يزيد من مشكلة الوكالة.

فمن وجهة نظر الشركة فإنها تعد قرارات التجنب والتخطيط الضريبي قرارات استثمارية شأنها شأن أي قرار استثماري آخر يتطلب دراسته، ودراسة العائد والمخاطرة المرتبطة به وهذا ماتاولته دراسة (Neuman et al., 2013) باعتبار أن التخطيط الضريبي أحد الأدوات المالية التي يعتمد عليها دافعو الضريبة من منظمات الأعمال والشركات في التخطيط الإداري بصورة عامة والتخطيط المالي بصورة خاصة، فاتباع سياسات وإستراتيجيات التخطيط الضريبي تمكن هذه الشركات من تخفيض قيمة الضريبة المستحقة، نظراً لأن التخطيط الضريبي ينعكس بالضرورة على استفادة الشركة من التغطية التمويلية وتعظيم ثروة

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية *

الملاك عند تحقيق الوفورات الضريبية مما ينعكس في حدوث إثراء للمساهمين. لذا تستخدم الشركات التي تتصف بصفات الحوكمة إستراتيجيات التخطيط الضريبي لتعظيم ثروة الملاك على حساب المصلحة العامة (مصلحة المجتمع). وفي هذا الصدد توصلت دراسة (Yu, 2006) الى إن الشركات التي تتصف بحوكمة داخلية متينة مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة في عدد قليل من الأعضاء، فأنها تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير، بينما في حالة وجود حوكمة خارجية قوية فان الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل.

5-الاستنتاجات Conclusions

لا يعود السبب في التقاطع الذي يمكن أن تحدثه حوكمة الشركات في القواعد الضريبية إلى قصور يشوب الحوكمة، وإنما يعود الى أن قواعد الضريبة تنطلق من فرضية " المصلحة العامة " فيما تنطلق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات من فرضية " مصلحة المساهمين والمصلحة العامة "، لذا تبرز مشكلة عدم التوافق فيما بينهما لإختلاف وتعارض المصالح. يتبين بان هناك توافقاً في بعض الأساليب والممارسات المتبعة في كل من إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي. إذ أن تلك الممارسات أصبحت تشكل ظاهرة ضبابية غير واضحة تصب نتائجها في النهاية بصورة التخلص من العبء الضريبي أو تخفيضه على حساب أخلاقيات المكلفين وممارسي مهنة المحاسبة في آن واحد، مما يحول دون تحقيق العدالة بمفهومها المحاسبي والعدالة بمفهومها الضريبي. وفي حدود البيانات المالية ونتائج التحليل المترتبة عليها لكل من حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي تبين بأن هناك حوكمة في الشركات وهناك تخطيط ضريبي إلا أن الحوكمة قليلة جداً، وهذه النتيجة تعني أن الشركة التي تمارس الحوكمة تستخدمها لتحقيق مصالحها الخاصة لتعظيم قيمة المساهمين وقيمة الشركة على حساب مصلحة المجتمع. وبالرغم من أن المقياس المستخدم هو المقياس المناسب لحوكمة الشركات موضوع الدراسة، إلا أنه يعاني من قصور، وهو استخدامه الوسط الحسابي لقياس حوكمة الشركات. إذ كانت الحوكمة في حدها الأدنى فمن مجموع خمس مشاهدات (مدة الدراسة) كانت من ضمنها سنتان لم تمارس فيها الشركات الحوكمة، وهذا انعكس بالتأكيد على جودة الحوكمة وبالتالي كانت الحوكمة فيها ضعيفة، وهذا أدى الى ظهور نتائج تأثير حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي غير معنوية. أخيراً لم يتم إثبات الفرضية الفرعية الأولى للدراسة (فرضية العدم) والتي تنص على (هناك علاقة إرتباط معنوية بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي) كما لم تثبت الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على " تؤثر حوكمة الشركات معنوياً في التخطيط الضريبي"، استناداً لتحليل علاقات الارتباط والانحدار. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنفي وجود علاقة إرتباط وتأثير معنوي بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي. وهذا الاستنتاج يتفق مع ماتوصلت إليه دراسة كل من (Sabli & Noor 2012) ودراسة (Desai&Dhardmpala 2005) ودراسة (Abdul Wahab& Holland 2012).

6- التوصيات Recommendations

إعتماد مقياس الحوكمة المستخدم في الدراسة (مقياس إدارة الأرباح) بإعتباره مقياساً جديداً علمياً وموضوعياً، موثقاً بنتائجه كونه يستند إلى تحليل القوائم المالية المعتمدة للشركة، وما يميز هذا المقياس إنه مؤشر كذلك على مدى التلاعب الذي يمكن أن تقوم به الشركات ومن ثم فهو يعد مقياساً للدلالة على جانبين على قدر عالٍ من الأهمية وهما: معيار لمصادقية وموثوقية القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات ومدى امكانية اعتماد هذه القوائم من قبل السلطة المالية (الهيئة العامة للضرائب) من عدمها. مؤشراً ودليلاً للمستثمرين في سوق الأوراق المالية لإتخاذ قراراتهم الاستثمارية والاستثمار في أسهم

الشركات التي تمارس الحوكمة، لأن تطبيق الحوكمة في الشركات يشكل عامل جذب للاستثمار في هذه الشركات، لأهمية الحوكمة في تحسين ربحية الشركة ممثلة (بمعدل العائد على الموجودات)، وكما أثبتت ذلك نتائج التحليل للقوائم المالية إذ كان أعلى معدل للربحية في الشركات التي تتمتع بالحوكمة وتطبيقها. والتوصية الأخرى هي إجراء بحوث مستقبلية لإختبار تأثير حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي باستخدام مقاييس أخرى لحوكمة الشركات، وتحديد مستوى جودة الحوكمة استناداً لدراسة (Silvia & Amaro,2005) لتصنيف تدرج مستوى جودة الحوكمة في الشركات.

7- المراجع :

- 1- أبو العطا، نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، يناير 2003.
- 2- الداور، جبر إبراهيم و عابد، محمد نواف، أثر السياسات المحاسبية على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للورق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير، 2009.
- 3- العامري، محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 4- العبيدي، صبيحة برزان، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح اطراف الوكالة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 5- الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد، أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
- 6- القثامي، فواز بن سفير معيض، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة / جامعة الاسكندرية، المجلد 47، العدد 1، 2010.
- 7- القرني، ميسون محمد علي، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، 2010.
- 8- المشهداني، بشرى نجم، الاطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
- 9- المشهداني، بشرى نجم و الفتلاوي، ليلي ناجي، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، السنة الخامسة والثلاثون/ المجلد الثاني، العدد 92، 2012.
- 10- المنزوع، زايد علي، حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، عمان، 2009.
- 11- الهلالي، ضياء زامل خضير، دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012.
- 12- بطو، علاء فريد عبد الاحد، أثر التحدي الأخلاقي في المحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، 2006.



مجلة دراسات محاسبية ومالية ايجاد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015

أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي

دراسة تطبيقية *

- 13- صديق، رمضان، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.
- 14- مطر، محمد و نور، عبد الناصر، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2007.
- 15-Abdul Wahab, Nor Shaipah & Holland, Kevinm, **Tax Planning, Corporate Governance and Equity Value**, The British Accounting Review, Volume 44, Issue 2, June, 2012.
- 16-Adhikari, A., Derashid C. and Zhang H., **Earnings Management to Influence Tax Policy: Evidence from Large Malaysian Firms**, Journal of International Financial Management & Accounting, 2005.
- 17-Adhikari, A., Derashid, C., Zhang, H., **Public Policy, Political Connection, and Effective Tax Rate: Longitudinal Evidence from Malaysia**, Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 25, 2006, PP 574-595.
- 18-Ashari, N., Koh, H., Tan, S. Wong, W., **Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore**, Accounting and Business Research, Vol 24, Issue 96, 1994, PP291-3011.
- 19-Bhuiyan, Borhan. Roudaki, Jamal. Clark, Murray, **Corporate Governance and Discretionary Accruals: New Zealand Evidence**, Australasian Accounting Business and Finance Journal, Vol.7, Issue 2, 2013, PP 87-110. available at: [http:// ro.uow.edu.au/aabfj](http://ro.uow.edu.au/aabfj).
- 20-Blair, M. Margaret, **Ownership & Control: Rethinking Corporate Governance for the Twenty-first Century**, the Brooking Institution, Washington, D. C., 1995.
- 21-Cadbury Commission (1992). **Report of Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**. Available at <http://www.worldbank.org>.
- 22-Cook, K. A., Huston, G. R., Omer, T. C. **Earning Management Through Effective Tax Rates: The Effects of Tax-Planning Investment and the Sarbanes-Oxley Act of 2002**. Contemporary Accounting Research, 25(2), (2008), PP 447-471.
- 23-Credit Lyonnais Securities Asia (CLSA), report titled, **The Tides Gone out: Who's Swimming Naked**, October, 2000. Available at. www.acga-asia.org/public/files/clsa.
- 24-Credit Lyonnais Securities Asia (CLSA), Gill Amar, **Corporate Governance in Emerging Markets**, April, 2001. Available at. info.worldbank.org/etools/docs/library
- 25-Dechow, P. M., Sloan, R. G. & Sweeney, A. P. **Detecting Earnings Management**. The Accounting Review, 1995.70(2), PP193-225.
- 26-Desai M. A., Dyck A. and Zingales L. **Corporate Governance and Taxation**, Working Paper, Harvard University, 2003.
- 27-Desai, A. Mihir & Dhardmpala, Dhammika, **Corporate Tax Avoidance and Firm Value**, Working Paper, The National Bureau of Economic Research ,Cambridge, March 2005, available at <http://www.nber.org/papers/w11241>
- 28-Desai, A. Mihir & Dhardmpala, Dhammika, **Taxation and Corporate Governance: An Economic Approach**, National Bureau of Economic Research (NBER), United States, April,2007, available at www.itdweb.org/documents/DesaiDharmapala
- 29-Derashid, Chek& Zhang, Hao, **Effective tax rates and the “industrial policy” hypothesis: evidence from Malaysia**, Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol, 12, 2003, P45-62.
- 30-Dyreg, S, Hanlon, M., Maydew, E. **Long-Run Corporate Tax Avoidance**, the Accounting Review, October, 2005, areas.kenan-flagler.unc.edu/.../Tax Center.
- 31-Dyreg, S., Hanlon, M., Maydew, E. **the Effects of Executives on Corporate Tax Avoidance**, the Accounting Review, vol. 85, No.4, 2010, PP1163-1189.
- 32-Fathi, Jouini, **Corporate Governance System and Quality of Financial Information, Mediterranean**, Journal of Social Sciences, University of Rome, vol. 4 No 2, May 2013.
- 33-Fama, F, Eugene, **Agency Problems and the Theory of the Firm**, the Journal of Political Economy, Vol. 88, No. 2 (Apr., 1980), pp. 288-307.
- 34-Freedman, Judith, **Tax Avoidance**, Oxford University Centre for Business Taxation December, 2012.



مجلة دراسات محاسبية ومالية االجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015
أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي
دراسة تطبيقية *

- 35-Gupta, S & Newberry, K., **Determinants of the variability in corporate effective tax rates: Evidence from longitudinal data.** Journal of Accounting and Public Policy, Vol.16, 1997, PP1-34.
- 36- International Finance Corporate (IFC), **Corporate Governance: why corporate governance,** 2005.
- 37-Jaeger, Jaclyn, **Gauging IFRS Effect on Tax Planning,** Accounting Compliance week 6. 67 (Aug 2009), P 27-68.
- 38-Jones, J., **"Earnings Management during Import Relief Investigations"**, Journal of Accounting Research", vol. 29, No.2, 1991, PP.193-228.
- 39-Klassen, Kenneth & Lisowsky, Petro& Mescall, Devan, **Transfer Pricing: Strategies, Practices, and Tax Minimization,** University of Waterloo, February, 2013.
- 40-KPMG, **Aggressive tax planning,** Working paper, Finances Quebec, January, 2009.
- 41-Liputri, Olivia & Tirok, Junius, **Analysis of Corporate Governance and Relative Efficiency of Public Companies Listed in Indonesian Stock Exchange,** Journal of Applied Finance and Accounting, Vol. 2 no. 1 (Nov. 2009) , PP 31-50.
- 42-Maydew, E., Daniel, W. Collins and Ira, W. **The Value Relevance of Earnings and Book Values over the Past Forty Years.** Journal of Accounting and Economics. Vol. 24, December 1997: 39-67.
- 43-Murphy, Kristina, **Aggressive tax Planning,** Centre for Tax System Integrity, Research School of Social Sciences, The Australian National University, 13th Dec, 2002.
- 44-Neuman, S .Omar, T. Schmidt, A. **Risk and Return: Dose Tax Risk Reduce Firms Effective Tax Rates.** Working paper, Texas A&M University and North Carolina State University, 2013.
- 45-Noor, Rohaya .Fadzillah, Nur .Mastuki, Nor. **Tax Planning : A Study On Corporate Effective Tax Rate of Malaysian Listed Company,** International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.1, No.2, August, 2010.
- 46-OECD, Steering Group on Corporate Governance, **Corporate Governance in OECD Member Countries: Recent Development and Trends,** April, 2001. Available at <http://www.oecd.org>.
- 47-Richardson, G. & Lanis, R. **Determinants of the variability in corporate effective tax rates and tax reform: Evidence from Australia.** Journal of Accounting and Public Policy, Vol.26, 2007, PP 689–704.
- 48-Sabli, Nurshamimi & Noor, Rohaya. **Tax Planning and Corporate Governance.** Faculty of Accountancy and Accounting Research Institute, University Technology, Malaysia, 2012.
- 49-Silvia, Marques & Amaro, Luiz, **Framework for Assessing the Quality of Bank Management and Governance,** Central Bank at Brazil, 2005, PP 1-20.
- 50-William, Michael G, Hughes, John S. and Levine, Carolyn B. **Influence of Capital Gain Tax Policy on Credibility of Unverified Disclosures ,** The Accounting Review , Vol 85, Issue 2 , March 2010.
- 51-Yu, F. **"Corporate Governance and Earning Management"**, Working Paper, Carlson School of Management, University of Minnesota, Minneapolis, 2006.
- 52-Zimmerman, J.L. **Taxes and Firm Size.** Journal of Accounting and Economics, Vol 5, Issue1, 1983, PP 119–149.